استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة لدولة قطر

2030–2024

معاً لبناء مستقبل مستدام

جهـــــاز التخطيـــــط والإحصـــــاء
Planning and Statistics Authority
State of Qatar • دولـــة قطـــر

المحتويات

المقدمة 5

تمهيد 7

الفصل الأول • نحو تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 9

الفصل الثاني • النتائج الوطنية لاستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024-2030 13

الفصل الثالث • ما تقدمه الاستراتيجية إلى الأطراف المعنية 31

الفصل الرابع • الانتقال من الاستراتيجية إلى التنفيذ 33

المقدمة

المقدمة

تحدد استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة لدولة قطر 2024-2030، والتي أعدّت وفق توجيهات حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى حفظه الله، خطة المرحلة المقبلة من مسيرة التنمية في الدولة نحو تحقيق أهداف وتطلعات رؤية قطر الوطنية 2030.

فمنذ إطلاق رؤية قطر الوطنية 2030 عام 2008، أحرزت دولة قطر تقدماً لافتاً في التحول إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق تنمية مستدامة وتوفير مستوى معيشي مرتفع لشعبها. وأثناء تلك الرحلة، تعين عليها أن تتغلب على تحديات عديدة، كجائحة كوفيد-19 وتقلبات أسعار السلع الأساسية والأغذية واضطرابات سلاسل التوريد والإمداد بالإضافة إلى تحديات إقليمية ودولية متعددة.

لهذا وضعنا في استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة مبادرات وتغييرات جوهرية، لتحقيق الأهداف المتبقية من رؤية قطر الوطنية 2030. ونسعى من خلال الاستراتيجية إلى تطوير اقتصادنا ليحقق ازدهاراً مستداماً وليبقى قادراً على المنافسة في عالم متغير. ويتطلب ذلك تحقيق التنويع في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، وتوفير بيئة استثمارية رائدة وملائمة لقطاع الأعمال، وتحويل قطر إلى مركز للابتكار، وجعلها وجهة مفضلة للاستثمار الأجنبي والكفاءات الماهرة. وتنفيذاً للاستراتيجية ستوفر الدولة التدريب اللازم للمواطنين لاكتساب المهارات المطلوبة لتحقيق النجاح المهني والمساهمة في بناء قوى عاملة جاهزة للمستقبل. كما حرصنا على أن تدعم الاستراتيجية التماسك الأسري وأن تعكس اعتزازنا بقيمنا الدينية والثقافية وهويتنا الوطنية. ويمثل الحفاظ على حياة عالية الجودة للقطريين والمقيمين علامة فارقة لهذه الاستراتيجية، حيث نحافظ وننمي الرفاهية التي تحققت للمواطنين ويشعر المقيمون بالتقدير لمساهمتهم في مسيرة البناء والتنمية.

ولا شك بأن إصدار استراتيجية وطنية لا يعدو عن كونه الخطوة الأولى والأسهل في مسيرة التطوير. ولكن النهج التشاركي المترافق مع الشعور بالمسؤولية الجماعية، والاستفادة من التجارب السابقة والتعلم منها، والإصرار على تذليل العقبات، والالتزام بالتميّز هو ما يحدّد ما إذا كانت طموحاتنا في هذه الاستراتيجية قد تحقّقت. وإنني أحث جميع الأطراف المعنية – من مواطنين، ومقيمين، وشركات، وجهات حكومية، ومؤسسات المجتمع المدني – على التعاون البناء والالتزام بصدق وإخلاص لتحقيق طموحات هذه الاستراتيجية. فمن خلال التعاون والالتزام بالعمل الجاد، نستطيع تحويل رؤيتنا الجماعية إلى واقع ملموس، يضمن الرخاء والحياة الكريمة لجميع من يعيش على هذه الأرض الطيبة وللأجيال القادمة، والنهوض بدولتنا لتصبح في مصاف الدول الأكثر تقدماً في العالم.

والله ولي التوفيق

محمد بن عبدالرحمن بن جاسم آل ثاني

رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية

تمهيد

تمهيد

تجسيداً لتطلعات رؤية قطر الوطنية 2030 ومبادئها التوجيهية، تحدد استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة لدولة قطر الأولويات الاستراتيجية والإطار العام لتنمية الدولة للفترة المقبلة (2024-2030). كما وتحدد النتائج والأهداف الرئيسية والمبادرات والإصلاحات التنموية المطلوبة لتحقيق أهداف وتطلّعات رؤية قطر الوطنية 2030. وعلى الرغم من أن الأفق الزمني للاستراتيجية يمتد حتى عام 2030، إلا أنها أولت اهتماماً كبيراً بالتحديات والفرص المحتملة في العقود اللاحقة بهدف تعزيز استدامة الازدهار في دولة قطر على المدى البعيد.

استندت عملية إعداد الاستراتيجية على تقييم شامل للتقدم المحرز سابقاً والدروس المستفادة من استراتيجية التنمية الوطنية الأولى (2011-2016) واستراتيجية التنمية الوطنية الثانية (2018-2022). وقد أبرز هذا التقييم الحاجة إلى وضع استراتيجية تحولية، عبر تسريع التقدم في مجالات تنموية رئيسية عديدة، ولا سيما في مجال وضع السياسات الإصلاحية وتطبيقها. وكما تم أيضاً تحديد مجالات عديدة لتحسين عملية التنفيذ.

ومن الإضافات المميزة في الاستراتيجية أنّها وضعت سبع نتائج وطنية عامة، وأهدافاً محددة تمثل الأولويات الاستراتيجية الرئيسية للدولة في المرحلة المقبلة من التنمية، والتي تحدد التحول المطلوب ومستويات الطموح المنشود حتى عام 2030. وتوجز وثيقة الاستراتيجية الأهداف التي تسعى قطر إلى تحقيقها في كل نتيجة من هذه النتائج وسبل تحقيقها. ومن الإضافات الأخرى في الاستراتيجية اتباع نهج أكثر تنظيماً للتنويع الاقتصادي عبر تحديد التجمعات الاقتصادية ذات الأولوية وإعداد استراتيجيات خاصة بكلٍ منها، وتفصيل مجالات التخصص والمبادرات الرئيسية التي سيجري التركيز عليها.

وقد تضمن إعداد الاستراتيجية مشاركة أوسع للأطراف المعنية من القطاع العام، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني والأكاديمي، وعموم السكان. وتم تشكيل أكثر من 20 فريقاً قطاعياً بقيادة وتوجيه الوزراء المعنيين لإعداد الاستراتيجيات المختلفة. وعمل أكثر من 600 موظف ومسؤول حكومي، وقادة من القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ضمن هذه الفرق متجاوزين طرق العمل التقليدية المنفردة. وسنسعى خلال مرحلة التنفيذ إلى الحفاظ على هذا التعاون، وضمان التنسيق والمواءمة خلال إعداد الخطط التفصيلية، وتنفيذ المبادرات.

وكما حرصت الاستراتيجية على المواءمة بين التخطيط وإعداد الموازنات لضمان دعم التنفيذ من خلال تقديم تمويل أكثر استقراراً لمبادرات الاستراتيجية. وسيتم تطبيق إجراءات أكثر صرامة وفاعلية لإدارة الأداء، ولرصد التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية والكشف عن أية عوائق تعترضه.

إنّ مرحلة التنفيذ الحاسمة تبدأ منذ هذه اللحظة، ويتطلع جهاز التخطيط والإحصاء قدُماً للتعاون مع جميع الأطراف المعنية لتحويل أهداف هذه الاستراتيجية إلى واقع ملموس.

أود التعبير عن عميق تقديري لمعالي رئيس مجلس الوزراء الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني، ولمجلس الوزراء، ولرئيس المجموعة الاستشارية وأعضائها، وللمجموعات التنفيذية، ولكافة فرق العمل القطاعية، ولممثلي وكالات الأمم المتحدة، ولأفراد المجتمع الذين قدموا آراءً وملاحظات قيّمة. كما أود التعبير عن امتناني الصادق لكل من شارك في إعداد استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة.

د. صالح بن محمد النابت

رئيس جهاز التخطيط والإحصاء

الفصل الأول

نحو تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030

نحو تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030

تواصل دولة قطر مسيرة تحقيق تطلعات رؤية قطر الوطنية 2030 بإطلاق استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024-2030 للشعب القطري والمقيمين في الدولة وللعالم بأسره. وهذه الاستراتيجية، التي أعدّت بتوجيه من حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، هي الثالثة والأخيرة في سلسلة استراتيجيات التنمية الوطنية التي تسعى إلى تحقيق أهداف وتطلّعات رؤية قطر الوطنية 2030، والتي تطمح إلى نقل قطر إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول عام 2030، وتحقيق تنمية مستدامة، وتوفير حياة عالية الجودة لجميع أفراد شعبها وأجياله المقبلة.

لقد نجحت قطر، استرشاداً بالرؤية الوطنية 2030 التي أعدت عام 2008، وعبر تنفيذ استراتيجيتي التنمية الوطنية السابقتين، في تحقيق نجاحات مهمة على مستوى جميع ركائز الرؤية، ومن أهمها:

التنمية الاقتصادية: حقق الاقتصاد القطري منذ عام 2008 نمواً قوياً بمتوسط سنوي نسبته 5%. وخلال تلك الفترة، عززت قطر مكانتها بين أهم ثلاث دول مصدرة للغاز الطبيعي المسال في العالم، وأنشأت بنية تحتية عالمية المستوى، وحققت زيادة كبيرة في حجم صندوق ثروتها السيادي. وأسهمت هذه الإنجازات، بالإضافة إلى التحسينات في إدارة الموازنة والإدارة المالية، في تعزيز قدرة الاقتصاد الكلي على مواجهة الأزمات. كما وضعت قطر أسس زيادة التنويع والتحول إلى اقتصاد المعرفة عبر إنشاء مناطق حرة ومؤسسات متنوعة لدعم الابتكار.

التنمية البشرية: تحول قطاع التعليم في قطر إلى منظومة حيوية ورائدة في المنطقة للتعلم وتقديم تعليم عالي الجودة، وإلى مركز يضم فروعاً لأفضل الجامعات في العالم. وتحسن نظام التعليم في قطر من رياض الأطفال إلى المرحلة الثانوية بوتيرة أسرع من أية دولة أخرى، حيث أصبحت قطر ضمن أفضل 50 دولة في العالم عام 2022 بالمقارنة مع المرتبة 61 قبل عقد واحد فقط. كما تم إحراز تقدم ملحوظ باتجاه بناء سوق عمل أكثر عدالة وإنصافا، بفضل الإصلاحات التي تضع حداً أدنى للأجور وتحسّن ظروف انتقال العاملين وحمايتهم. وحققت نتائج الرعاية الصحية قفزات كبيرة تمثلت في ارتفاع متوسط العمر المتوقع إلى 80.3 سنة وهو الأعلى في المنطقة، وتسجيل أحد أقل معدلات الوفيات في العالم أثناء جائحة كوفيد 19.

التنمية الاجتماعية: دأبت قطر على تعزيز شبكات الدعم الاجتماعي، وهي تواصل تقديم مزايا رعاية وتدابير حماية اجتماعية قوية. وما زالت الأسرة تشكل بوصلة السياسات الاجتماعية في قطر. وقد عززت الدولة دعمها للفئات الأولى بالرعاية والأشخاص ذوي الإعاقة، ورسخت التزامها بتعزيز مشاركة الشباب عبر الأنشطة الرياضية والثقافية. وأحرزت قطر تقدماً كبيراً في مجال تمكين المرأة مع ارتفاع مشاركة الإناث في القوى العاملة من 37% إلى 42% في الفترة 2016-2021، وازدياد عدد النساء المشاركات في الحياة السياسية. وفي مجال الأمن والسلامة العامة، لا تزال قطر إحدى أكثر البلدان أمناً وأماناً في العالم. وعلى الصعيد الدولي، عززت قطر مكانتها العالمية بوصفها وسيطاً موثوقاً لصنع السلام، إضافة لدورها الريادي في المساعدات الإنمائية والإنسانية.

التنمية البيئية: نجحت قطر في بناء قطاع طاقة معروف عالمياً بكفاءته في إنتاج الغاز الطبيعي المسال بانبعاثات أقل مقارنة مع البلدان النظيرة. وحققت قطر نجاحاً لافتاً في إعادة تدوير المياه، المورد الشحيح في المنطقة، ومعالجة 99.7% من مياه الصرف الصحي، واستخدامها في ري المساحات العامة الخضراء.

ولدعم التقدم في الركائز الأربع المذكورة أعلاه، تم إحراز تقدم كبير على صعيد **التنمية المؤسسية**، ولا سيماء في كفاءة وفعالية مؤسسات الحكومة وخدماتها، ويتجلى هذا في تحسين مرتبة قطر على مؤشر فعالية الحكومة، حيث تضاعف عدد الخدمات الرقمية، وازدادت المعاملات المنجزة على الإنترنت بنسبة 400% في الفترة 2014-2020.

وعلى الرغم من الإنجازات المذكورة أعلاه، لا تزال هناك تحديات عديدة تحتاج إلى المعالجة لتحقيق طموحات رؤية قطر الوطنية 2030.

- فعلى الرغم من قوة **الاقتصاد**، لا يزال تطور القطاعات غير الهيدروكربونية بطيئاً ومعدل نموها أقل من 2% في الفترة 2017-2022، بسبب تأثرها بتداعيات جائحة كوفيد-19 وبالتوترات الجيوسياسية الإقليمية والعالمية. كما أن تراجع إنتاجية العمل (بنسبة 1.5% سنوياً في الفترة 2010-2022) بسبب التركيز على الوظائف ذات الأجور المتدنية، ووجود حواجز أمام المنافسة ودخول السوق وجذب الاستثمار الأجنبي، وعوائق تنظيمية متعددة أخرى، وعدم نضج

منظومة الابتكار ساهم كذلك في تباطؤ النمو. وقد شهد العقد الماضي تراجع أداء قطر في المؤشرات العالمية لبيئة الأعمال والابتكار. وأدت السياسات الحالية إلى صعوبة انتقال العمالة الوطنية إلى القطاع الخاص، وخلقت صعوبات أمام استقطاب الوافدين ذوي المهارات العالية واستبقائهم، الأمر الذي أدى إلى العجز عن بناء قطاع خاص قادر على المنافسة. ولا تزال قطر تعتمد اعتماداً كبيراً على إيرادات القطاع الهيدروكربوني التي شكلت نحو 87% من إيرادات الحكومة في الفترة 2017-2021.

- على صعيد **التنمية البشرية**، لا تزال هناك مجالات عديدة تحتاج إلى الاهتمام، منها تعزيز نتائج التعليم الرئيسية بما في ذلك جودة التعليم من رياض الأطفال حتى المرحلة الثانوية، حيث لا تزال قطر متأخرة عن بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في اختبارات البرنامج الدولي لتقييم الطلبة، ومنها أيضاً تدني معدل إلتحاق الذكور القطريين بالتعليم العالي، فضلاً عن تدني نسبة خريجي الجامعات من تخصصات العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة والرياضيات. وهذه العوامل من شأنها أن تخلق تحديات أمام زيادة مشاركة القطريين في القطاع الخاص. وفي مجال الرعاية الصحية، لا تزال هناك مجالات متنوعة تتطلب جهود تطوير مركزة مثل تعزيز الوقاية من الأمراض غير المعدية كالسكري وأمراض القلب والأوعية الدموية، وزيادة التكامل بين خدمات الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية، ولا سيما في مجال الصحة النفسية، ومعالجة النقص في اختصاصات طبية محددة، وتحسين الكفاءة الإجمالية ومعدلات الاستخدام في القطاع.

- في المجال **الاجتماعي**، تواجه قطر تحدّيات ملحة عديدة تستدعي الاهتمام لضمان استمرار التماسك الاجتماعي. ومن هذه التحديات العوامل المؤثرة على بنية الأسرة كتراجع معدلات الإنجاب وتزايد الضغوط على مؤسسة الزواج. كما أن حماية الهوية الوطنية والقيم الدينية والثقافية للمجتمع القطري في ظل العولمة لا تزال تشكل تحدياً كبيراً.

- هناك حاجة إلى مواصلة جهود التنمية **البيئية** في مجالات متعددة منها زيادة خفض الانبعاثات في القطاعات ذات الانبعاثات العالية، وتقليل الاستهلاك العام وخفض المستوردات التي تسبب الانبعاثات، وتعزيز حماية التنوّع البيولوجي، وتحسين جودة الهواء، وتوسيع مبادرات إعادة التدوير بما يتماشى مع التزامات قطر الدولية، وغيرها.

- ولا تزال التنمية **المؤسسية** أولوية ولا سيما في مجال الحوكمة، وجودة اللوائح التنظيمية، وسرعة إصدارها وتطبيقها، وتسريع رقمنة الخدمات الحكومية. كما يجب مواصلة تحسين كفاءة وفعالية عمل المؤسسات الحكومية، ومعالجة انتشار ظاهرة ارتفاع التكاليف لديها. ومن المتوقع انضمام أكثر من 50,000 قطري إلى القوى العاملة خلال العقد المقبل. لذلك، ستكون المحافظة على النسب السابقة للوظائف الحكومية أمراً متزايد الصعوبة، مما يمهد الطريق أمام زيادة نسبة القطريين العاملين في القطاع الخاص.

إن تكاليف نموذج التنمية الحالي في قطر عالية ومرشحة للارتفاع، مما يهدد الاستدامة المالية، لتأمين حياة كريمة لأجيال المستقبل. فالسياسات المتبعة والحوافز المقدمة في النموذج الحالي تعيق تنمية القطاع الخاص، وريادة الأعمال والابتكار. كما أن الاعتماد على عمالة غير ماهرة يسرع من وتيرة ارتفاع عدد السكان، والذي بدوره يزيد الضغوط على الاستدامة البيئية، والتماسك الاجتماعي. كما أن التسارع في التحول الطاقي يجعل تنويع الاقتصاد حاجة ملحة وضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

إن استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة تحدد ملامح مسار المرحلة المقبلة من التنمية في قطر التي تتضمن معالجة التحديات الحالية، وتسريع التقدم نحو بناء اقتصاد متنوع ومستدام وقائم على المعرفة عبر الاستفادة من الإمكانات الذاتية للجهات الوطنية الرائدة وبنية تحتية عالمية المستوى. وفي إطار رسم معالم هذه المرحلة، تهدف استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة إلى تسريع الانتقال إلى نموذج للنمو الاقتصادي المستدام يعتمد على زيادة الإنتاجية وتنشيط بيئة الأعمال ويحفز منظومة الابتكار. وتحقيق ذلك يتطلب اتباع نهج أكثر تركيزاً لتصميم وتنفيذ إصلاحات جريئة ومبتكرة في السياسات، مع تحسين كبير في أداء المؤسسات العامة والموارد البشرية، للتغلب على الحواجز التي أعاقت التقدم في الماضي. كما أن هناك حاجة لإعادة التوازن في العلاقة بين الحكومة وبين القطاع الخاص والمجتمع عموماً، عن طريق تعزيز الدور التمكيني للحكومة.

تنتقل قطر عبر استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة إلى المرحلة القادمة من مسيرة التطور نحو اقتصاد مستدام يقوده المواطنون والمقيمون والقطاع الخاص، مع المحافظة على قيمنا وهويتنا ونسيجنا الاجتماعي.

الفصل الثاني

النتائج الوطنية لاستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024-2030

النتائج الوطنية لاستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024-2030

تتجسد أولويات الاستراتيجية في سبع نتائج استراتيجية وطنية رئيسية يتعين تحقيقها خلال السنوات السبع المقبلة. وتُبرز هذه النتائج التطلعات التي سيتم تحقيقها عبر تنفيذ مبادرات ذات أهداف محددة وقابلة للقياس.

النتائج الوطنية لاستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة

1. نمو اقتصادي مستدام
تبني نموذج للنمو المستدام للتحول إلى اقتصاد تنافسي ومنتج ومتنوع ومحفز للابتكار.

2. الاستدامة المالية
تعزيز استقرار وسلامة ومرونة الموازنة العامة والميزانية العمومية الحكومية على المدى البعيد.

3. قوى عاملة جاهزة للمستقبل
تمكين المواطنين وتأهيلهم ليصبحوا أفراداً قادرين على المنافسة في سوق العمل، واستقطاب وافدين ذوي مهارات عالية كشركاء في مسيرة قطر التنموية.

4. مجتمع متماسك
الحفاظ على القيم الأصيلة والروابط الأسرية القوية، وتعزيز المواطنة المسؤولة، وبناء مجتمع محلي متناغم ومنسجم ليزدهر في عالم يزداد عولمة.

5. حياة عالية الجودة
توفير حياة عالية الجودة للجميع عن طريق التميز في الرعاية الصحية والأمن والسلامة العامة، والإثراء الثقافي، لتصبح قطر من أفضل البلدان للحياة الأسرية.

6. الاستدامة البيئية
ترشيد استخدام الموارد الطبيعية،وحماية النظم البيئية، وخفض انبعاثات الغازات الدفيئة، وبناء القدرة والمرونة على مواجهة التهديدات البيئية المستقبلية.

7. مؤسسات حكومية متميزة
أن تصبح قطر مزوداً عالمي المستوى للخدمات الحكومية للمواطنين والمقيمين والشركات والمؤسسات، ودولة رائدة في مجال فعالية وكفاءة وشفافية الحوكمة.

النتيجة الوطنية الاستراتيجية الأولى: نمو اقتصادي مستدام

تبني نموذج للنمو المستدام للتحول إلى اقتصاد تنافسي ومنتج ومتنوع ومحفز للابتكار.

ستعمل دولة قطر على تسريع وتيرة النمو الاقتصادي بمعدل سنوي متوسط قدره 4% حتى عام 2030 عبر توسيع إنتاج الغاز وتسريع نمو الأنشطة ذات العلاقة بالتنويع الاقتصادي، حيث تهدف أجندة التنويع الاقتصادي إلى جعل قطر بين أفضل 10 وجهات في العالم للمستثمرين والشركات، وإلى إنشاء تجمعات اقتصادية تخصصية، وبناء منظومة ابتكار حيوية تعتمد على القطاع الخاص. وستركز قطر أيضاً على زيادة الإنتاجية بنسبة 2% سنوياً لتعزيز النمو الاقتصادي، وإيجاد وظائف تتطلب مهارات عالية وبأجور مرتفعة، مع الحفاظ على معدل مستدام للنمو السكاني لا يشكل ضغطاً على النسيج الاجتماعي والبنية التحتية. وتجسد المستهدفات أدناه مستويات الطموح المرجوة:

نمو اقتصادي مستدام - مستهدفات 2030

- **4%** متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي
- **4%** متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير الهيدروكربونية
- بين **أفضل 10** مراتب في مؤشر بيئة الأعمال
- **1.5%** إجمالي الإنفاق المحلي على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (تساهم الشركات **بنسبة 60%** منه)
- **2%** متوسط النمو السنوي في إنتاجية العمل
- **100 مليار دولار** صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى قطر (تراكمي)

نموذج للنمو الاقتصادي المستدام

لتحقيق هذه الطموحات، تسعى استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة إلى إجراء تحول في نموذج النمو الاقتصادي للدولة، وهذا يشمل:

- زيادة دور القطاع الخاص في قيادة النمو الاقتصادي وتحفيزه، والتخلي التدريجي عن التمويل الحكومي غير المستدام.
- تقليل دور الحكومة في تقديم الخدمات التي يستطيع القطاع الخاص تقديمها بكفاءة وتنافسية وبفعالية أكبر.
- اعتماد إصلاحات جريئة وسريعة في بيئة الأعمال بدلاً من التحسينات التدريجية.
- تركيز الجهود على التجمعات الاقتصادية التخصصية ذات الإنتاجية العالية بدلاً من تبني سياسات صناعية قطاعية منعزلة.
- دعم الابتكارات المزعزعة التي يقودها القطاع الخاص بشكل رئيسي.
- تشجيع المشاركة الفاعلة للشركات الوطنية الرائدة وجهاز قطر للاستثمار في تطوير بيئة الأعمال لدعم الجهود الحكومية.

يتضمن هذا النموذج أربعة مكونات رئيسية كما هو موضح أدناه:

قطاع الطاقة

ستقوم قطر بتعزيز دورها كدولة رائدة عالمياً في قطاع الطاقة، كما ستعمل على بناء مكانة لها في المجالات الجديدة الناشئة للطاقة منخفضة الكربون. وستعمل قطر على استكمال مشروع توسيع حقل الشمال، والمحافظة على مكانتها بوصفها أحد أكبر منتجي الغاز وأكثرها كفاءة في العالم. وتخطط قطر لمواصلة الإنتاج من حقول النفط الحالية، واستخدام الموارد الحالية بالطريقة المثلى في المدى المتوسط. وستعمل قطر أيضاً على تعزيز مكانتها في إنتاج منتجات الطاقة منخفضة

الكربون من خلال إنشاء مصنع للأمونيا الزرقاء، واستخدام تقنيات التقاط وتخزين الكربون.

تجمعات التنويع

أما المكون الثاني في نموذج النمو الاقتصادي المستدام عبر التنويع الاقتصادي فإنه يتمثل في إنشاء تجمعات اقتصادية تخصصية. إذ سيتم العمل على إقامة ثلاث تجمعات اقتصادية رئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي غير الهيدروكربوني في المدى القريب، إلى جانب عدد من التجمعات الأخرى التي – إضافة لكونها تمثل مصدراً من مصادر النمو – يتوقع أن تسهم في تمكين قطاعات اقتصادية أخرى أو تعزز من الصمود والمرونة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن قطر ستقوم أيضاً ببناء تجمعات اقتصادية ناشئة تمتلك إمكانات مستقبلية على المدى البعيد.

وستمكّن هذه التجمعات الاقتصادية دولة قطر من بناء ميزات تنافسية في مجالات تخصصية في كل تجمع، الأمر الذي من شأنه أن يزيد الروابط والتشابكات بين شركات القطاع الخاص الرئيسية والجهات البحثية والمؤسسات الأكاديمية والجهات الحكومية في العديد من القطاعات الاقتصادية. وسيساعد هذا النهج على تعزيز تنافسيّة الدولة من خلال زيادة قدرات البحث والتطوير والابتكار مع تعزيز أواصر الترابط بين الاطراف الفاعلة في الاقتصاد. وفيما يلي استعراض لمختلف التجمعات الاقتصادية وأثرها على الاقتصاد:

تجمعات النمو

- **التجمع الاقتصادي للخدمات اللوجستية:** ستعمل دولة قطر على تعزيز مكانتها بوصفها مركزاً عالمياً للخدمات اللوجستية، وذلك عبر توسيع أنشطة النقل الجوي وتحويل تجمع الخدمات اللوجستية إلى مركز متخصص للتجارة الإلكترونية. كما سيتم التركيز أيضاً على إعادة تصدير بعض الأدوية والسلع التي تتطلب بنية تحتية للتبريد، والمنتجات عالية القيمة كقطع غيار الطائرات، هذا إلى جانب العمل

لمحة سريعة عن تجمعات التنويع الاقتصادية

تجمعات النمو

الصناعات التحويلية
التوسع في التصنيع في الكيماويات، وفي المعادن ذات انبعاثات الكربون المنخفضة

الخدمات اللوجستية
التحول إلى مركز لإعادة تصدير منتجات عالية القيمة وتعزيز مكانة قطر العالمية في مجال النقل الجوي

قطاع السياحة
جعل قطر الوجهة السياحية المفضلة للأسر، وتطوير سياحة الأعمال والفعاليات

تجمعات التمكين

تكنولوجيا المعلومات والخدمات الرقمية
تطوير الاقتصاد الرقمي والقدرات الاستراتيجية في الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة الأخرى في المدى البعيد

الخدمات المالية
تطوير الاختصاصات الناشئة مثل تكنولوجيا التأمين، وتعزيز إدارة الأصول وأسواق رأس المال

التعليم
الترويج لقطر كمركز للتعليم العالي، وتطوير اختصاصات ناشئة بالاستفادة من الاستثمارات السابقة، وزيادة مشاركة القطاع الخاص

تجمعات الصمود والمرونة

الغذاء والزراعة
تعزيز الأمن الغذائي، وتطوير تخصصات طويلة المدى مثل التكنولوجيا الزراعية

الخدمات الصحية
زيادة مشاركة القطاع الخاص وتطوير السياحة العلاجية، وبناء قدرات التخصصات بعيدة المدى مثل الطب الدقيق

التجمعات المستقبلية

التجمعات المستقبلية
دراسة بناء تجمعات أخرى في المستقبل حول التقنيات الواعدة مثل التكنولوجيا الخضراء، وحول الأصول الوطنية مثل الإعلام والصناعات الإبداعية

على تحسين أداء الموانئ وتحسين عمليات التشغيل عبر تبني تكنولوجيات متطورة. وتشمل الخطة تقديم حوافز لرقمنة وأتمتة مختلف وسائل النقل بما في ذلك أنشطة المستودعات. وستعيد قطر النظر في اللوائح المنظمة للأصول اللوجستية في إطار إصلاحات تنظيمية شاملة.

- **التجمع الاقتصادي للصناعات التحويلية:** سيشهد التجمّع الاقتصادي للصناعات الكيميائية توسعاً في إنتاج البتروكيماويات التقليدية وتلك القائمة على الغاز الأزرق، فضلاً عن بناء تجمع فرعي متكامل للمنتجات البلاستيكية. كما سيتخصص تجمّع المعادن في تصنيع معادن منخفضة الكربون، واستكشاف آفاق تصنيع منتجات نهائية في قطاع الألومنيوم. وسيقدم تجمّع خدمات حقول النفط والغاز، عبر الاستفادة من قطاع الطاقة الحالي، أنشطة تخصصية في صناعة الكيماويات وخدمات الصناعات التحويلية والهندسة والصيانة. سيمنح كل هذا قطر القدرة على اعتماد ممارسات الثورة الصناعية الرابعة في جميع الصناعات التحويلية، وتشجيع مبادئ الاقتصاد الدائري للحفاظ على مستوى عال من التنافسية على المدى البعيد.

- **التجمع الاقتصادي للسياحة:** تسعى قطر لاستغلال ميزاتها المتعددة كي تصبح وجهة سياحية مفضلة للعائلات. كما ستعمل على تعزيز أنشطة الاجتماعات والمؤتمرات والمعارض عبر الاستفادة من بنيتها التحتية المتطورة. إضافة إلى ما سبق، تهدف قطر إلى تلبية طلب شرائح متخصصة في سوق السياحة الرياضية المزدهر. وتتضمن استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة مجموعة من المبادرات لدعم هذه التخصصات الاقتصادية بما في ذلك تفعيل السياسات السياحية لتعزيز جاذبية قطاع السياحة وتنافسيته، وتعظيم الاستفادة من شبكة الربط التي توفرها الخطوط الجوية القطرية (أكثر من 20 مليون مسافر من مطار حمد الدولي في النصف الأول من عام 2023). ويضاف إلى ذلك العمل على تصميم أصول سياحية تلبي احتياجات الزوار، والحفاظ على تميز الخدمات، وتقديم خدمات سياحية جديدة، وتصميم تجارب فريدة من نوعها للزوار.

تجمعات التمكين

- **التجمع الاقتصادي لتكنولوجيا المعلومات والخدمات الرقمية:** سيضطلع هذا التجمع بدور محوري في بناء اقتصاد رقمي، وتحفيز تبني التكنولوجيات الناشئة على نطاق واسع. ولتنمية هذا القطاع وتلبية احتياجات السوق المحلي وتمكينه، ستعمل قطر على تسريع تبني القطاع الخاص للتكنولوجيات الناشئة من خلال برامج تطبيقية وطنية لهذه التكنولوجيات، وتأسيس برنامج وطني للبيانات وتحليلها، ودعم برنامج التحول الرقمي للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتسويق القدرات السحابية المتوفرة في قطر على نطاق عالمي، وتعديل اللوائح التنظيمية، وإعداد إطار قانوني للأمن السيبراني وتطبيقاته.

- **التجمع الاقتصادي للخدمات المالية:** في إطار هذا التجمع، ستعمل قطر على تسريع وتشجيع الابتكارات التكنولوجية في مختلف المجالات بما فيها مجال التأمين، حيث سيتم تطبيق حزمة من الإصلاحات وتقديم جملة من الحوافز وتنفيذ حملات توعية لدعم نمو سوق التأمين المحلي. كما سيتم العمل على تعزيز إدارة الأصول من خلال تشجيع الادخار، وتوسيع تغطية نظام المعاشات التقاعدية، وتحسين مهنية صناديق التقاعد وصناديق الوقف. وتقوم قطر أيضا بتوسيع قنوات الدفع الإلكتروني، عبر تكامل المنظومة، لتحفيز النمو في القطاعات الأخرى، وزيادة سيولة أسواق رأس المال وتعميقها من خلال عمليات إدراج جديدة وجذب مستثمرين دوليين. وأخيراً، سيدعم هذا التجمع تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة القطرية باعتماد لوائح تنظيمية جديدة، وتعزيز الخدمات المصرفية والتمويل البديل، وإطلاق برامج توجيه وتدريب في مجال حوكمة الشركات والشفافية المالية.

- **التجمع الاقتصادي للتعليم:** من خلال هذا التجمع ستعمل قطر على تعزيز مكانتها كمركز للتعليم العالي. ولتحقيق ذلك، ستستفيد من استثماراتها السابقة ، في هذا المجال، ومن وجود المؤسسات العديدة التي أثبتت حضورها في قطر. وستقوم مؤسسات التعليم العالي في الدولة بتخريج كوادر بمستوى عالمي لرفد مختلف التجمعات الاقتصادية. وبموازاة ذلك ستعمل قطر على جذب استثمارات القطاع الخاص للمساعدة على استيعاب العدد المتزايد من الخريجين في المستقبل.

تجمعات الصمود والمرونة

- **التجمع الاقتصادي للخدمات الصحيّة:** تهدف قطر، من خلال هذا التجمع، إلى تعظيم الاستفادة من البنية التحتية الحالية للرعاية الصحية، وجذب مستثمرين جدد من القطاع الخاص، وتطوير السياحة الطبية. وتعزيز مكانة قطر العالمية في مجال الطب الدقيق.

- **التجمع الاقتصادي للأغذية والزراعة:** بناء على إنجازاتها السابقة على صعيد الأمن الغذائي، ستسعى دولة قطر إلى التخصص في تطوير وتطبيق تقنيات زراعية مستدامة، وتحسين الإنتاج المحلي للغذاء لتعزيز الأمن الغذائي، وإنشاء آليات لتنويع التجارة، وتوسيع تخزين الاحتياطات لمواد معينة، وترشيد استهلاك المياه.

التجمعات المستقبلية لتحقيق تنافسية بعيدة المدى

إضافة لما سبق، ستعمل قطر على وضع الأسس اللازمة لإنشاء تجمعات مستقبلية أخرى تعتبر حديثة العهد في الوقت الحاضر، ولكن قد تحقق التنافسية على المدى البعيد أو تعظم الاستفادة من الميزة التنافسية في المجالات القائمة؛ كتجمع التقنيات الخضراء وتجمع الإعلام والإنتاج الإبداعي.

وفيما يلي مستهدفات عام 2030 لأهم التجمعات الاقتصادية في مجال التنويع:

مستهدفات تفصيليّة مختارة 2030

تجمع الخدمات اللوجستية

- **6.6%** معدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
- **2.4%** معدل النمو السنوي المركب لإنتاجية العمل
- قيمة إعادة التصدير تصل إلى **52 مليار ريال قطري**

تجمع السياحة

- **6 مليون** زائر سنوياً
- إنفاق **43 مليار ريال قطري** في الوجهات السياحية
- عدد ليالي حجوزات الفنادق **يصل إلى 91 مليون**

تجمع الصناعات التحويلية

- **3.4%** معدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
- **1.9%** معدل النمو السنوي المركب لإنتاجية العمل
- **المرتبة 40** في مؤشر أسعار المستهلك

تجمع تكنولوجيا المعلومات والخدمات الرقمية

- **7.8%** معدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
- **10%** من الموظفين يمتلكون مهارات متقدمة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- **47.3 ألف** موظف

تجمع الخدمات المالية

- إطلاق **35 شركة** في مجال التكنولوجيا المالية
- **7%** من القروض المصرفية تقدم للشركات الصغيرة والمتوسطة
- **10 مليار ريال** حجم الأصول المدارة من قطر

بيئة الأعمال

يتمثل المكون الثالث في نموذج النمو المستدام بتعزيز مكانة قطر لتصبح واحدة من أفضل بيئات الأعمال في العالم للمستثمرين المحليين والأجانب. وهذا بدوره يتطلب تنفيذ إصلاحات عميقة في مجالات عديدة، لعل من أهمها:

بناء بيئة تنظيمية رائدة وملائمة للمستثمرين لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

- تحقيق الانسجام بين المناطق الاقتصادية المختلفة سيبسط عملية تأسيس الشركات، ويجنب ازدواجية مبادرات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- معالجة التحديات التنظيمية في قطاع الأعمال من خلال اتخاذ عدد من الخطوات، منها سن قانون جديد للأصول المنقولة، وإصلاح الإطار القانوني للإعسار.

تعزيز المنافسة في التجمعات الاقتصادية المستهدفة

- تطبيق إجراءات تحرير الأسواق والخصخصة لدعم إنشاء التجمعات الاقتصادية المستهدفة.
- إصلاح سياسة المشتريات العامة لتعزيز الشفافية والمنافسة، والسماح بمقارنة أكثر دقة بين القيمة المضافة والتكلفة.
- إعداد سياسات القيمة المضافة محلياً لضمان تكافؤ الفرص للشركات المحلية، مع عدم التأثير على قدرتها التنافسية في المدى البعيد.

تقديم خدمات حكومية عالمية المستوى للشركات

- تبسيط وتحسين الإجراءات في جميع مراحل عمل الشركات باستخدام القنوات الرقمية، وتحسين إعداد تقارير الأداء.
- تعزيز شفافية النظام القضائي، وتبسيط الإجراءات الداخلية، وتعزيز قدرات الموظفين، وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

زيادة وصول القطاع الخاص إلى التمويل

- توسيع التسهيلات الائتمانية لتشمل مجموعة واسعة من الشركات من خلال تعزيز منتجات بنك قطر للتنمية وتوزيعها، مع التركيز على رواد الأعمال والشركات الناشئة.
- إنشاء صندوق تمويل وطني جديد يهدف إلى تحفيز مشاركة المستثمرين على تقديم رأس المال الاستثماري.
- إعادة هيكلة الحوكمة لتحسين تنسيق وإدارة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإعادة النظر في

برامج الشراكة بين القطاعين لتسهيل مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

- وبالإضافة إلى المبادرات المذكورة أعلاه، ستسهم المبادرات الأخرى المعنية بتطوير القطاع المالي في استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة، في تعزيز تمويل القطاع الخاص بما في ذلك منح قروض مصرفية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتسهيل وصولها إلى أسواق رأس المال.

تعزيز قدرات الجهات المحلية

- سيتم العمل على تحفيز المنشآت المحلية والشركات الناشئة لتطوير وظائفها الإدارية الأساسية، واعتماد نماذج عمل أكثر تقدماً وقدرة على مواجهة الأزمات، والاستثمار في تطوير مهارات موظفيها وعملياتها. وتسهم هذه الجهود، بالتضافر مع سياسات القيمة الوطنية المضافة، في ضمان قدرة الشركات الكبيرة والشركات الأجنبية متعددة الجنسيات التي تسعى للعمل في قطر على الوصول إلى موردين محليين بأسعار تنافسية.

تعزيز منظومة التجارة

- تبسيط إجراءات التخليص الجمركي لتحسين كفاءتها، وتقليل تكاليفها وزمن تنفيذها.
- توسيع جهود تشجيع التجارة وتبادل الخدمات والمنتجات المالية لتسهيل التصدير وتقليل المخاطر التي تواجه مستوردي السلع والخدمات القطرية.
- إنشاء روابط تجارية إضافية مع الأسواق الرئيسية المستهدفة من خلال اتفاقيات تجارة حرة واتفاقيات تعاون اقتصادي واتفاقيات استثمار ثنائية. وسيتم التأكيد على تعزيز الشراكات الداعمة عبر اتفاقيات لحماية الاستثمار واتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي.

التوسع في إنشاء بنية تحتية اقتصادية عالمية المستوى

- إعداد برنامج وطني لإدارة الأصول لضمان سلامة وفعالية البنية التحتية الاقتصادية واستدامتها في المدى البعيد.
- تحسين وتطبيق أطر وعمليات البنية التحتية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للمحافظة على البنية التحتية الحديثة والمتطورة في هذا القطاع وتحسينها، مع تعزيز قدرات الأمن السيبراني.
- تحسين طرق الشحن التي تربط قطر مع الدول الأخرى، وتعزيز كفاءة البنية التحتية للخدمات اللوجستية.

وفيما يلي بعض مستهدفات عام 2030 في مجال بيئة الأعمال.

مستهدفات تفصيليّة مختارة 2030

البيئة التنظيمية

- **>80%** معدل رضا المستثمرين
- مرتبة بين **أفضل 10%** من بلدان العالم في مؤشر جودة اللوائح التنظيمية

بنية تحتية عالية الكفاءة

- **المرتبة 15** في مؤشر الأداء اللوجستي
- **استعمال 70%** من الطاقة الاستيعابية للموانئ
- **المرتبة 10** في مؤشر الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع لمؤشر الابتكار العالمي

القدرات المحلية

- **أفضل 10** مراتب في مؤشر كفاءة الأعمال
- **أفضل 20** مرتبة في مؤشر تطور الأعمال التابع لمؤشر الابتكار العالمي

الحصول على التمويل

- **0.1%** من الناتج المحلي الإجمالي ينفق على تمويل تأسيس الشركات الجديدة
- **70** صفقة استثمار في الشركات الناشئة
- **70%** من تمويل رأس المال الاستثماري يأتي من القطاع الخاص

بيئة النشاط التجاري والشراكات العالمية

- **6-20 ساعة** الوقت المستغرق في عمليات الاستيراد والتصدير
- **>80** شركة يستفيدون من قروض التصدير
- الدخول التفضيلي إلى أسواق تنتج **25%** من الناتج المحلي الإجمالي العالمي

الخدمات الحكومية للشركات

- **يوم واحد** لتأسيس شركة جديدة
- **0.2-1%** من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي تكاليف تأسيس شركة جديدة
- **>85%** معدل رضا العملاء عن الخدمات الحكومية للشركات

المنافسة في السوق

- **6%** معدل النمو السنوي المركب لمساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي غير الهيدروكربوني
- **>30%** معدل تكرار فرض التدابير غير الجمركية
- زيادة إجمالي عدد الشركات المسجلة إلى **55** لكل **1000 شخص** في سن العمل

الابتكار

المكون الرابع في نموذج النمو المستدام هو تقوية منظومة الابتكار في قطر، وزيادة أثرها في دعم زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي. وسيلعب الابتكار دوراً محورياً في تزويد التجمعات الاقتصادية التخصصية الجديدة بميزة تنافسية على المدى البعيد، وفي الوقت نفسه تعزيز القدرة على مواجهة التحديات الوطنية التي تتطلب حلولاً مبتكرة. ومن المحاور البارزة في هذا المجال، الاستدامة والتغير المناخي، والزراعة وإدارة المياه، والطب الدقيق، والتقنيات الناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

هذا وتتمحور طموحات الابتكار في استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة حول ثلاثة أهداف أساسية ملخصة أدناه، حيث يتوقع أن تسهم هذه الأهداف في تحقيق زيادة كبيرة في نشاط البحث والتطوير، ولا سيما في القطاع الخاص. وتجدر الإشارة هنا إلى أن قطر تهدف، بحلول عام 2030، إلى مضاعفة الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يسهم القطاع الخاص بنسبة 60% منها، كما تهدف قطر لأن تصبح بين أفضل 30 دولة في مؤشر الابتكار العالمي.

- **الابتكار بقيادة القطاع الخاص:** ستقوم قطر بتقديم حوافز مخصصة بهدف زيادة مشاركة الشركات الخاصة في أنشطة البحث والتطوير والابتكار داخل قطر مع التركيز على الشركات المحلية الكبيرة والشركات متعددة الجنسيات. ولتعزيز نمو منظومة الابتكار، سيتم عقد شراكات عالمية استراتيجية مع شركات ومؤسسات عالمية رائدة في مجال تطبيق التقنيات الحديثة. وأخيراً، ستشارك الجهات الحكومية والشركات الكبرى المملوكة للدولة بشكل فاعل في تحفيز أنشطة البحث والتطوير والابتكار، وتسهيل توفر حلول مبتكرة في السوق، وهذا عنصر حاسم في جعل قطر مركزاً للابتكار.

- **البحث العلمي:** ستواصل قطر تطوير أنشطة البحث الأكاديمي بالمواءمة مع استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة، وتوجيهها نحو تلبية احتياجات القطاع الخاص. ولتحقيق هذا الهدف، سيتم عقد شراكات استراتيجية بين المؤسسات الأكاديمية والبحثية وبين القطاع الخاص لتسريع استغلال نتائج البحث والتطوير التي تتوصل إليها تلك المؤسسات في المجالات التجارية.

- **تطوير منظومة البحث والتطوير والابتكار:** تطبيق لوائح تنظيمية تسهل أنشطة البحث والتطوير وتحسن بيئة عملها، وسيتم تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين جميع الجهات المعنية.

وفيما يلي بعض المستهدفات المحددة لعام 2030 في مجال الابتكار.

مستهدفات تفصيلية مختارة 2030

ابتكار القطاع الخاص
- إنفاق الشركات على البحث والتطوير يعادل 60% من إجمالي الإنفاق المحلي على البحث والتطوير
- 60% من إنفاق الشركات على البحث والتطوير ممول من قطاع الأعمال

مؤسسات البحث والتطوير
- 2.9 معدل براءات الاختراع إلى الناتج المحلي الإجمالي
- 44 عدد المنشورات البحثية لكل مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي

التعاون الفعال
- 0.64 معدل مخرجات الإبتكار إلى المدخلات في مؤشر الابتكار العالمي

يسهم التنفيذ الناجح لاستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة في إظهار مكانة دولة قطر وميزاتها الاقتصادية. وبحلول عام 2030، تهدف قطر إلى تعزيز مكانتها كدولة رائدة عالمياً في قطاع الطاقة، والتحول إلى مركز عالمي محوري للخدمات اللوجستية، ومقصدٍ سياحي عالمي رائدٍ ملائمٍ للسياحة الأسرية، ومركزٍ للصناعات المتخصصة، ودولة رائدة على صعيد الابتكار في مجالات استراتيجية ، وبيئة مفضلة للشركات المنتجة ورؤوس الأموال الخاصة.

النتيجة الوطنية الاستراتيجية الثانية: الاستدامة المالية

تعزيز استقرار وسلامة ومرونة الموازنة العامة والميزانية العمومية الحكومية على المدى البعيد.

تهدف استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة إلى إعداد إطار موازنات عامة متوسطة المدى أكثر استدامة وأكثر قدرة على مقاومة الصدمات يتم تمويلها من مصادر إيرادات متنوعة ومستقرة، إلى جانب الوصول إلى ميزانية عمومية مرنة تتميز بمستويات صحية من الديون. وتجسد المستهدفات المحددة أدناه مستويات الطموح المرجوة:

الاستدامة المالية - مستهدفات 2030

رصيد الموازنة العامة للدولة
%5.5 من الناتج المحلي الإجمالي

التصنيف الائتماني السيادي **AA/Aa2**
مع استقرار آفاقه المستقبلية

عدم تجاوز معدل نمو الإنفاق الحكومي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير الهيدروكربوني

وفي هذا المجال، تهدف قطر إلى زيادة مساهمة القطاعات غير الهيدروكربونية في الإيرادات الحكومية وهو أمر يتطلب تعزيز قدرات إدارة الضرائب وكفاءتها، وتعزيز الالتزام الضريبي، وتطبيق نظام مخاطر استباقي باستخدام تكنولوجيات مالية واقتصادية متقدمة.

كما تسعى قطر أيضاً إلى المحافظة على استدامة الموازنة العامة، وتقليل الآثار السلبية للتقلبات الاقتصادية، وتعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي وفعاليته. ولتحقيق هذه الغاية، فقد أنشأت قطر إطار موازنات متوسط المدى ، وهي بصدد تطويره بالتزامن مع اعتماد نظام لإعداد الموازنات على أساس البرامج. وستقوم بتحسين المواءمة بين عمليات التخطيط وبين إعداد الموازنات.

وتهدف قطر إلى إدارة منظومة الدين العام بما فيها الالتزامات الطارئة لخلق حيزٍ مالي كافٍ يمكن اللجوء إليه أثناء فترات الركود الاقتصادي. وتسعى قطر من خلال استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة إلى تحسين إطار إدارة الدين الحكومي للحد من التعرض لمخاطر العجز عن السداد، وكذلك دعم التخطيط المالي المتوازن والمستقر عبر إعداد أطر شاملة لالتزامات القطاع العام والالتزامات الطارئة، مع المضي قدماً نحو تنفيذ إطار للتمويل الأخضر السيادي.

النتيجة الوطنية الاستراتيجية الثالثة: قوى عاملة جاهزة للمستقبل

تمكين المواطنين وتأهيلهم ليصبحوا أفراداً قادرين على المنافسةً في سوق العمل، واستقطاب وافدين ذوي مهارات عالية كشركاء في مسيرة قطر التنموية.

تهدف استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة إلى إجراء تحول جذري نحو سوق عمل أكثر إنتاجية يركز على الوظائف التي تتطلب مهارات عالية، وذلك من خلال الاعتماد على قاعدة مواهب وكفاءات قطرية ذات مهارات مطورة والاستعانة بمواهب أجنبية ذات مهارات عالية. وسيتم دعم هذا التحول بالتنسيق بين سياسات التنويع الاقتصادي والقوى العاملة والتعليم والحماية الاجتماعية. ومن الأهداف التي ترتكز عليها هذه النتيجة الوطنية: زيادة مهارات القوى العاملة وإنتاجيتها؛ وزيادة مشاركة القطريين في القطاعات الاقتصادية المستقبلية؛ وتأسيس قاعدة مواهب ذات تعليم أفضل وحافز أقوى للعمل والإنتاج. وتتجسد مستويات الطموح في المستهدفات المحددة أدناه:

قوى عاملة جاهزة للمستقبل - مستهدفات 2030

>46% من إجمالي القوى العاملة
يعملون في وظائف تتطلب مهارات متوسطة وعالية

>20% من القوى العاملة القطرية
يعملون في القطاعين الخاص وشبه الخاص

>18% من الطلاب يتخرجون
من فروع العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات

483 متوسط الدرجات في البرنامج
الدولي لتقييم الطلبة (PISA)

رفع مستوى مهارات القوى العاملة: تهدف قطر إلى زيادة مهارات قواها العاملة، وضمان أن يصبح أكثر من 46% من إجمالي العاملين مهرة، أو من ذوي المهارات العالية. ولتحقيق هذه الغاية، ستقوم قطر بالخطوات التالية:

- إصلاح سياسة الاستقدام لتعزيز قدرتها على استقطاب أصحاب المهارات العالية، والانتقال إلى نظام قائم على المهارات، وزيادة إصدار تأشيرات الوافدين ذوي المهارات العالية وتحسين إجراءات توظيفهم، واعتماد أنواع جديدة من التأشيرات لرواد الأعمال والعاملين المستقلين والطلاب ونخبة المواهب.
- تطبيق أساليب جديدة للعمل (كالعمل عن بعد)، وتسهيل تنقل العاملين بين الوظائف.
- تعزيز ثقافة وبيئة عمل تركز على الأداء في القطاع العام. وهذا يتضمن إعداد نظام جديد لإدارة الأداء في الخدمة المدنية مع زيادة التركيز على الكفاءة والإنتاجية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وتطبيق برامج واسعة وفعالة لبناء المهارات وتطويرها في القطاع الحكومي.
- وضع الخطط الاستراتيجية المناسبة للقوى العاملة الحكومية لتحسين الإنتاجية، بما في ذلك خطط التوطين والتعاقب الوظيفي والاستبقاء.

مشاركة القطريين في القطاعات الاقتصادية: تهدف استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة إلى توظيف أكثر من 20% من القوى العاملة القطرية في القطاع الخاص (يشمل الشركات المملوكة كلياً أو جزئياً من القطاع الخاص). ولتحقيق هذا الطموح، سيتم تقديم حوافز للقطاع الخاص لزيادة توظيف القطريين في وظائف تتطلب مهارات متوسطة إلى عالية. ويشمل هذا:

- تقديم حوافز ومكافآت للشركات التي توظف المواطنين.
- تطبيق برامج واسعة النطاق لتطوير المهارات تُصمّم وتُموّل بتعاون وثيق مع القطاع الخاص، بما في ذلك برامج بالشراكة مع جهات وطنية رائدة، لتطوير مهارات الشباب القطري وتأهيلهم للعمل في القطاعات الاقتصادية الرئيسية المستهدفة؛ إضافة إلى توفير برنامج موسع يمكن الشباب القطري من الالتحاق بدورات لبناء المهارات الضرورية ويمنحهم نقاطاً مقابل ذلك (skilling-credit)؛ واستحداث برنامج لنقل معارف وخبرات محددة يمنح الشباب والموظّفين القطريين فرصاً لاستكشاف قطاعات اقتصادية جديدة.
- زيادة جاذبية التعليم العالي للقطريين لضمان تلبية احتياجات سوق العمل. وذلك بتوفير مرونة أكبر للانتقال بين مختلف البرامج في مسارات التعليم العالي، وجذب فئات محددة

من الطلاب عبر تقديم منح دراسية متخصصة، وتحفيز زيادة عدد الوظائف المتاحة للخريجين الجدد عبر رعاية الشركات لبرامج التعليم والتدريب أثناء العمل.

- تحديث نموذج الحوكمة للمواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وتشكيل لجنة لتخطيط القوى العاملة لوضع تصور مستقبلي للتخصصات والكفاءات المطلوبة في سوق العمل. وسيترافق ذلك مع اجراء مواءمة بين تخصصات الخريجين واحتياجات سوق العمل عبر تعزيز الإرشاد المهني والتوجيه الوظيفي المقدم للطلاب.

كفاءات أفضل تعليماً وأكثر دافعية: تهدف قطر إلى إعداد جيل جديد من الكفاءات يحقق نتائج قوية في التعليم الأساسي ويمتلك الدافع للعمل والإنتاج. ولتحقيق ذلك، سيتم العمل على ما يلي:

- تطوير رحلة المعلم بجميع مراحلها، بما في ذلك تحسين جودة كليات إعداد المعلمين ومراجعة إجراءات ومعايير القبول فيها، وتعزيز معايير اختيار المدرسين، وإعادة النظر في المزايا المقدمة لهم في نظام التعليم الحكومي ابتداء من رياض الأطفال إلى المرحلة الثانوية، وبناء نظام تقييم وتطوير مهني قائم على الكفاءة.
- إصلاح نموذج الإشراف الأكاديمي في المدارس الحكومية والخاصة من رياض الأطفال حتى المرحلة الثانوية عبر إعادة تحديد إطار الحوكمة والإشراف الأكاديمي، وزيادة عدد منسقي ومفتشي المدارس وتطوير مهاراتهم، وتصميم وتنفيذ خطط عمل تطويرية مخصصة على مستوى المدارس، وتحسين إجراءات ضمان الجودة في المدارس الخاصة.
- تعزيز نموذج الإرشاد السلوكي، وتوسيع الأنشطة اللاصفية والخدمة المجتمعية المنفذة في المدارس لتقليل معدلات التغيّب ، وتحفيز العادات الإيجابية في التعلم.
- زيادة نسبة الخريجين من تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات من 10% إلى 18%، وزيادة معدل التحاق القطريين الذكور بالتعليم العالي، وتعزيز الإرشاد والتوجيه المهني المقدم لطلاب المدارس،
- تعزيز تعليم ورعاية الطفولة المبكرة، وإطلاق مناهج حديثة للمدارس من رياض الأطفال حتى المرحلة الثانوية عبر تحديث معايير المناهج ورفدها بقدرات مطلوبة في المستقبل، واعتماد مسارات مرنة ومدروسة، واستخدام موارد تعلم وطرق تدريس عملية ومجربة مدعومة بالرقمنة (مثل الذكاء الاصطناعي التوليدي).

النتيجة الوطنية الاستراتيجية الرابعة: مجتمع متماسك

الحفاظ على القيم الأصيلة والروابط الأسرية القوية، وتعزيز المواطنة المسؤولة، وبناء مجتمع محلي متناغم ومنسجم لتحقيق الازدهار في عالم يزداد عولمة.

تهدف دولة قطر إلى تقوية الأسرة، لأنها اللبنة الأساسية في قوة المجتمع واستقراره. وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد الاستراتيجية على ضرورة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشرائح الأولى بالرعاية، بما يضمن عدم التخلي عن أية فئة من فئات المجتمع. وتتجسد مستويات الطموح في المستهدفات المحددة أدناه.

مجتمع متماسك - مستهدفات 2030

- زيادة معدل الخصوبة إلى **3.0** مسح ولادات لكل امرأة
- **30%** نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة النشيطين اقتصادياً
- معدل العمل التطوعي **10%**

يمثل بناء وتعزيز أسر قوية ومتماسكة حجر الأساس للمجتمع الذي تستهدفه رؤية قطر الوطنية 2030. وتركز استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة على مؤسسة الزواج، وتعزيز الأبوة والأمومة الإيجابية، وتعزيز القيم الدينية والثقافية والأخلاقية ضمن الأسر. وستدعم قطر مؤسسة الزواج من خلال برامج دعم الزواج، وتوفير استشارات تأهيل المقبلين على الزواج، وحملات التوعية. إضافة لذلك، سيتم إطلاق برامج جديدة لتدريب وتوعية الأسر بشأن الإدارة الفعالة للأموال وتحسين الثقافة المالية. وستضع قطر سياسات أسرية تتضمن تقديم مزايا داعمة للإنجاب، وزيادة إجازة الأمومة وتعزيز مرونة ترتيبات العمل في القطاعين العام والخاص. كما ستعمل على دعم التربية الوالدية من خلال إنشاء مركز متخصص بأساليب تعليم الأطفال لزيادة وعي الوالدين ودعمهم.

ستلتزم قطر أيضاً بتحسين حياة الفئات الأولى بالرعاية لضمان حصولهم على الدعم والفرص للمشاركة الفاعلة في المجتمع. وستعمل قطر، من خلال استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة، على تحسين عملية تصنيف الفئات الأولى بالرعاية، وإنشاء حوكمة واضحة لدعم هذه الفئات، وتوحيد منصات الخدمات المقدمة لهم، وجعل التقييم إلزاميا في المدارس بهدف تصنيفهم. كما ستعمل على تمكين هذه الفئات، وإعداد برامج لبناء مهارات أفرادها، ودمجهم في المجتمعات الرقمية. كما تهدف دولة قطر إلى زيادة عدد الأخصائيين الاجتماعيين المرخص لهم إلى 35 لكل 100.000 شخص، وستوسع خدماتها لتشمل الفئات الأولى بالرعاية، وإطلاق الرعاية الاجتماعية المنزلية لكبار السن، ووضع استراتيجيات وطنية للوقاية من العنف الأسري، وتوسيع المراكز الاجتماعية لذوي الإعاقة.

كمجتمع تحصل فيه النساء على مناصب قيادية، ويساهمن ويزدهرن في جميع المجالات، ستركز استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة في الفترة المقبلة على زيادة المرونة في مكان العمل للسماح بتحقيق التوازن بين الالتزامات الوظيفية والتزامات الأسرة، وزيادة الوعي والاعتراف بمساهماتهن ليس فقط في مكان العمل بل وفي المجتمع بأسره.

وتهدف قطر إلى زيادة الوعي بالهوية الوطنية والاحتفاء بها، وتعزيز إنتاج واستهلاك المحتوى الثقافي المحلي. كما ستعزز ثقافة المسؤولية والمشاركة، وتشجيع المواطنين على المساهمة من خلال العمل التطوّعي وخدمة المجتمع. ولتحقيق هذه الغاية، سيجري توسيع برامج الحوافز المدنية والدعم المقدم للأسر المنتجة. وسيجري أيضاً توسيع نظام التطوّع بهدف زيادة نسبة المتطوعين المسجلين من إجمالي السكان إلى 10%، وخلق المزيد من فرص العمل التطوعي ضمن جهات الدعم الاجتماعي، وتعزيز نموذج العمل التطوعي وإزالة العوائق القانونية، وتبسيط إجراءات العمل المدني والتطوّعي في الدولة.

إضافة لما سبق، تواصل دولة قطر التزامها بدورها الحيوي على الساحة الدولية، ودعم السلام والاستقرار والمساهمة في التسوية السلمية للصراعات والنزاعات، من خلال نهجها الذي يؤكد على الحوار والوساطة باعتبارهما ركنين أساسيين في حل النزاعات. كما تواصل قطر تعزيز مبادراتها للمساعدات الإنسانية والإنمائية، بما يضمن وصولها بسرعة وكفاءة إلى أكثر الناس احتياجاً إليها. وستواصل قطر تعزيز التعاون والتضامن الدولي، وتوسيع الشراكات العالمية، والمشاركة بنشاط في الجهود متعددة الأطراف برعاية الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، وتعزيز التعاون والحوار لمواجهة التحديات العالمية.

النتيجة الوطنية الاستراتيجية الخامسة: حياة عالية الجودة

توفير حياة عالية الجودة للجميع عن طريق التميز في الرعاية الصحية والأمن والسلامة العامة، والإثراء الثقافي، لتصبح قطر من أفضل البلدان للحياة الأسرية.

إن توفير حياة عالية الجودة عامل جوهري لتعزيز رفاه شعب قطر وجعلها وجهة عالمية جذابة. وتطمح قطر لتحقيق مكانة عالمية باعتبارها دولة توفر أفضل مستويات الحياة، وخصوصاً للأسر. ويشمل هذا الطموح مجالات رئيسية كالتعليم والرعاية الصحية والترفيه والثقافة والبيئة والسلامة العامة والشعور بالانتماء. وتتجسد مستويات الطموح ضمن هذه المجالات في المستهدفات المحددة أدناه.

حياة عالية الجودة - مستهدفات 2030

متوسط العمر المتوقع
82.6 سنة

تخفيض الوفيات الناجمة عن الأمراض غير المعدية
بنسبة 36%

نسبة البالغين الذين يمارسون نشاطًا بدنياً لمدة 150 دقيقة أسبوعياً **79%** للذكور و **70%** للإناث

معدلات رضا الزوار والمقيمين
تفوق 88%

مكون البنية التحتية في مؤشر قابلية العيش
80 أو أكثر

تخفيض الوفيات الناجمة عن حوادث السير إلى
أقل من 4.9 لكل 100 ألف نسمة

الرعاية الصحية: بالاستفادة من بنية تحتية عالمية المستوى وفي إطار جهودها الرامية إلى تعزيز الصحة العامة لسكانها، ستطلق قطر خطة وطنية لأسلوب الحياة الصحي وخطة للرعاية الذاتية، وستنفذ أنظمة متقدمة لمراقبة الأمراض. وستسهم هذه الجهود في تحسين متوسط العمر المتوقع عند الولادة من 80.3 إلى 82.6 سنة، وخفض وفيات الرضع إلى 2 لكل 1000 مولود حي، وخفض معدل الوفيات الناجمة عن الأمراض غير المعدية (مثل السكري وأمراض القلب) بنسبة 36% ليصبح 416 وفاة لكل 100 ألف نسمة. كما تهدف إلى معالجة السمنة لدى البالغين، وانتشار التدخين، وضعف ممارسة النشاط البدني والرياضة. وتسعى قطر أيضاً إلى تحسين رضا المرضى عن خدمات الرعاية الصحية وتعزيز الرعاية الصحية الأولية والمجتمعية. وسيتضمن ذلك تعزيز جودة وتوفر الرعاية المنزلية والرعاية عن بعد، ومواءمة قدرات الرعاية الصحية مع احتياجات السكان، وتمكينهم، وضمان رعاية جيدة ومتواصلة طوال مراحل علاج المريض، وتعزيز نمو منظومة الصحة الرقمية. وتهدف قطر أيضاً إلى تحقيق معدل متوسط لرضا المرضى يبلغ 85% في جميع مرافق الرعاية الصحية، وتقليل الأحداث المتعلقة بسلامتهم. ولتحقيق هذه الأهداف، ستعمل قطر على تحسين تجارب المرضى وقدرتهم على الوصول إلى الخدمات الطبية، وتعزيز المعايير الطبية وتنظيم تقديم خدمات الرعاية الصحية وتحقيق النتائج المرجوة للمرضى، وتعزيز إعداد التقارير لتحسين السلامة والجودة. إضافة لما سبق، سيتم تعزيز الاستدامة والكفاءة المالية للرعاية الصحية من خلال خدمات رعاية صحية عمادها القيمة وتدعمها برامج التأمين الصحي الخاص.

البنية التحتية: ستضع التنمية العمرانية تحسين جودة حياة سكان قطر في مقدمة الأولويات، وسيتم وضع عملية تشاركية فعالة لأخذ آراء وملاحظات السكان حول التنمية العمرانية وتخطيط البنية التحتية، وزيادة المساحات الترفيهية والعامة وتسهيل الوصول إليها كما سيتم زيادة المساحات... جاذبيتها. وستعمل قطر على الاستفادة من البنية التحتية المتطورة لقطاع النقل والمواصلات التي تم بناؤها طوال العقد الماضي، من خلال زيادة استخدامها وتعزيز كفاءتها، وتحسين تجارب المواطنين والمقيمين، وتسريع تبنيهم لخيارات أكثر استدامة، كوسائل النقل الكهربائية والمواصلات العامة. وسيستمر تقديم خدمات الكهرباء والماء والاتصالات بمستويات عالمية من الجودة.

الثقافة: لزيادة إثراء المشهد الثقافي للدولة وبناء بيئة غنية بالإبداع، ستسعى الدولة إلى، إعداد سياسة ثقافية وطنية ترعى الإبداع، وتحديث لوائح تنظيم الفعاليات لتسهيل نموها واتساعها. وستستثمر قطر أيضاً في تطوير المواهب والكفاءات، وزيادة الإنتاج الإبداعي في جميع المجالات الثقافية من خلال تحسين البنية التحتية وتدريب المواهب.

الأمن والسلامة العامة: تعتبر دولة قطر واحدة من أكثر البلدان أماناً في العالم، وستتخذ العديد من الخطوات لتعزيز هذه المكانة. وتهدف الدولة إلى تحسين السلامة على الطرق

وخفض معدل الوفيات الناجمة عن حوادث المرور من 7.8 إلى 4.9 لكل 100 ألف نسمة من خلال اعتماد التقنيات المتقدمة وتوعية السكان بالمخاطر المرورية. كما تهدف إلى مكافحة الجرائم الإلكترونية عبر تطوير القدرات والبنى التحتية، والتصدي لجرائم المخدرات وحماية سكانها منها، عن طريق زيادة الكوادر المدربة، وتعزيز حملات التوعية، وتعزيز قدرات مراقبة الحدود. بالإضافة إلى حماية المجتمع ووقايته من مخاطر الكوارث وضمان الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ.

ستساهم النتائج الوطنية الأخرى في استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة أيضاً في تعزيز جودة الحياة كتوفير تعليم عالمي المستوى على جميع المستويات، وزيادة عروض الترفيه (في إطار استراتيجية التجمع الاقتصادي للسياحة)، والحفاظ على البيئة (جودة الهواء مثلاً)، ورعاية مجتمع متماسك، وتحسين الخدمات الحكومية وزيادة كفاءتها.

النتيجة الوطنية الاستراتيجية السادسة: الاستدامة البيئية

ترشيد استخدام الموارد الطبيعية، وحماية النظم البيئية، وخفض انبعاثات الغازات الدفيئة، وبناء القدرة والمرونة على مواجهة التهديدات البيئية المستقبلية.

للوفاء بالالتزام الذي حددته رؤية قطر الوطنية 2030 في الحفاظ على البيئة للأجيال المقبلة، ستعمل قطر على ضمان كفاءة إدارة عناصر البيئة (كالهواء والماء والأرض والتنوع البيولوجي) وحمايتها. وتتماشى هذه الخطوات الطموحة مع أجندة قطر الاقتصادية بعيدة المدى – فتقليل الانبعاثات يحمي تنافسية قطاعاتها الاقتصادية الأساسية، وتبني التدابير الفعالة لتخفيف آثار التغير المناخي والتكيف معه يضمن مرونة الاقتصاد وصموده على المدى الطويل. وتتجسد هذه الطموحات في المستهدفات المحددة أدناه:

الاستدامة البيئية - مستهدفات 2030

- خفض انبعاثات غازات الدفيئة **بنسبة 25%** عن مستويات الوضع الراهن بحلول عام 2030
- حماية **30%** من المناطق البرية و**30%** من المناطق الساحلية، واستعادة **30%** من الموائل الطبيعية المتأثرة بيئياً
- تخفيض استخراج المياه الجوفية **بنسبة 70%**
- سعة الطاقة المتجددة **(4 جيجاوات)**
- نصيب الفرد من استهلاك المياه **<310 لتر**/فرد/يوم

لتحقيق التزامها بخفض الانبعاثات بنسبة 25%، ستنفذ قطر تدابير لخفض الانبعاثات في القطاعات الرئيسية، كالنفط والغاز والطاقة والمياه والنقل والبناء والتشييد والصناعة. وتشمل هذه التدابير التوسع في استخدام تقنيات متقدمة لرصد الكربون، واحتجاز الكربون وتخزينه، والتحول إلى مصادر الطاقة المتجددة والوقود المنخفض الكربون، وكهربة وسائل النقل، واعتماد تدابير لخفض استهلاك الطاقة وتحسين كفاءتها، وتطوير اللوائح التنظيمية، وتطبيق المعايير ذات الصلة.

ولحماية التنوع البيولوجي، ستخصص قطر 30% من مساحة الأرض، و30% من المناطق البحرية كمناطق محمية، وستستعيد 30% من موائلها الطبيعية المتأثرة بيئيا. ويشمل ذلك إجراء تخطيط مكاني لتحديد المجالات ذات الأولوية للتنوع البيولوجي ووضع خطط لإدارة المناطق المحمية، ونشر خطط لإعادة تأهيل النظم البيئية الطبيعية من خلال الحلول القائمة على الطبيعة، وتعزيز البرنامج الوطني لمكافحة التصحر في قطر. وستتخذ قطر أيضا إجراءات لحماية الأنواع المهددة بالانقراض في البر والبحر والجو، والتصدي لتهديدات فقدان الموائل، والتلوث، والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، وتغير المناخ لضمان صحة النظم البيئية.

وللحفاظ على الموارد المائية، ستضمن قطر توفير مياه آمنة ومستدامة. وهذا يتضمن استخدام تجهيزات لقياس منسوب المياه الجوفية، وتخصيص مناطق محمية، وتطبيق أحكام قانون المياه لحماية المياه الجوفية والحد من استخدامها في زراعة الأعلاف. وستعمل قطر أيضاً على تسريع اعتماد تقنيات مستدامة لتحلية المياه كالتناضح العكسي. كما ستستثمر في تقنيات الكشف عن التسرب وتنفيذ مشاريع تحقيق التوازن المائي لتحديد التدابير المطلوبة لخفض الخسائر الكبيرة الناجمة عن تسرب المياه، وتشجيع الحفاظ على المياه في المجتمع، وترشيد استخدام المياه المنزلية بنسبة 33%، وتحسين استهلاك المياه في زراعة المحاصيل بنسبة 40% لكل طن. وستحافظ قطر أيضاً على جودة جميع مصادر المياه من خلال المراقبة المنتظمة والفعالة وتطبيق معايير جودة موحدة على جميع المصادر.

ولتسريع التحول إلى اقتصاد دائري مزدهر، ستعتمد قطر المبادئ الدائرية في العمليات الصناعية وفي مدنها الصناعية. كما ستعمل على تحفيز نمو سوق اقتصاد دائري للمواد المعاد تدويرها وإعادة استخدامها عبر تشجيع اعتماد ممارسات مستدامة وفعالة في استخدام الموارد في جميع القطاعات. أخيراً، ستنفذ قطر برامج لتقليل كمية النفايات المنتجة من خلال تغيير سلوك أفراد المجتمع، وتشجيع الأفراد والمجتمعات والمؤسسات على بناء مجتمع مستدام وواع بيئياً.

النتيجة الوطنية الاستراتيجية السابعة: مؤسسات حكومية متميزة

أن تصبح قطر مزوداً عالمي المستوى للخدمات الحكومية للمواطنين والمقيمين والشركات والمؤسسات، ودولة رائدة في مجال فاعليةوكفاءة وشفافية الحوكمة.

إن التحول في المؤسسات الحكومية مهم جداً لتحقيق التقدم المنشود في الأجندات الاقتصادية والاجتماعية للدولة. وعليه، تطمح قطر إلى بلوغ الريادة العالمية في الخدمات الحكومية والحكومة الرقمية وبالتزامن مع العمل على تعزيز قدرات اتخاذ القرار والمساءلة ضمن المؤسسات الحكومية. وتتجسد هذه الطموحات في المستهدفات المحددة أدناه.

مؤسسات حكومية متميزة - مستهدفات 2030

- تحقيق مرتبة بين **أفضل 10%** من بلدان العالم في مؤشر الفعالية الحكومية
- **70< الدرجة** على مؤشر مدركات الفساد
- **85%+** معدل الرضا عن الخدمات الحكومية للمواطنين
- رقمنة **90%** من الخدمات بالكامل

الخدمات الحكومية: ستعمل الحكومة على تطوير تصميم الخدمات الحكومية وتقديمها عبر تعزيز القدرات المركزية في الابتكار والرقمنة. وهذا يشمل تحديث دليل الخدمات، وإنشاء أطر لاتفاقيات مستوى الخدمة، وإطلاق بوابة خدمات حكومية موحدة، وتطوير المجمعات الخدمية لتحسين تجربة العميل، وإنشاء مختبرات للابتكار ومركز تميز متخصص في تصميم الخدمات. ويُتوَّج هذا النهج من خلال وضع خطط حكومية لتصميم وإطلاق أنظمة مركزية لتتبع ورصد أداء الخدمات الحكومية لتحسين تجربة العملاء، وضمان جودة الخدمات وكفاءتها، وتحفيز التحسين المستمر.

الحكومة الرقمية: تهدف قطر لأن تصبح دولة رائدة على صعيد الحكومة الرقمية بهدف اتمتة ورقمنة 90% من خدماتها للمواطنين وتحقيق نسبة رضا العملاء تتجاوز 85% في جميع خدماتها. ولتحقيق هذا الهدف، سيتم إنشاء مركز تميز متخصص في البيانات والتكنولوجيات الناشئة، كالذكاء الاصطناعي، لقيادة العديد من المبادرات. وهذا يشمل إنشاء إطار وطني شامل لحوكمة البيانات وإدارتها، يضمن زيادة توفر البيانات وتحسين جودتها. إضافة لذلك، سينصب التركيز على زيادة الربط بين الأنظمة عبر تحسين تبادل البيانات بين مختلف المستويات. كما سيسهم إنشاء برنامج متخصص بالبيانات الوطنية في تعزيز الاستخدامات المتطورة للبيانات، ما يتيح فرصاً لرقمنة وأتمتة جميع الوظائف الأساسية للمؤسسات الحكومية. وإدراكاً منها لأهمية الجاهزية الرقمية، تعتزم قطر تزويد أكثر من 90% من موظفي الحكومة بالمهارات الرقمية اللازمة.

وضع السياسات: تهدف قطر إلى تعزيز فاعلية وسرعة صنع القرارات في المؤسسات الحكومية. وسيتم تعزيز الوظائف المركزية، كالتخطيط وإعداد الموازنات ووضع السياسات، من خلال تقليل تداخل المهام والاختصاصات، وضمان التوزيع الواضح للمسؤوليات الوظيفية. وستولي قطر اهتماماً خاصاً بمواءمة السياسات بين مختلف الجهات الحكومية بما يتماشى مع استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة، ووضع منهجية منظمة لأخذ وجهات نظر الأوساط الأكاديمية والمواطنين والمقيمين والشركات ومنظمات المجتمع المدني. ولتحقيق هذه الغاية وتعزيز التطبيق العملي للسياسات، سيتم وضع الخبرات المناسبة وتوفير أفضل القدرات. وسيتم أيضاً تطوير أدوات مراقبة الأداء التشغيلي والمؤسسي لضمان الرصد الفعال للإنجاز لتحقيق النتائج المرجوة من تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة.

المساءلة: تهدف استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة إلى تعزيز المساءلة في المؤسسات الحكومية. وسيتحقق ذلك عبر تعزيز القدرات والحوكمة ونماذج التشغيل في هيئات الرقابة المستقلة. كما ستتم معالجة تحدي محدودية توفر معلومات محدثة، لضمان سهولة الاطلاع على التقارير الحكومية وتغييرات السياسات والبيانات العامة. ويتوقع زيادة معدلات الالتزام باتفاقيات مستوى الخدمة بين الجهات الحكومية وداخلها إلى أكثر من 80%.

الفصل الثالث

ما تقدمه الاستراتيجية إلى الأطراف المعنية

ما تقدمه الاستراتيجية إلى الأطراف المعنية

توفر استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة لكافة الأطراف المعنية فرصاً للمشاركة في تحقيق تنمية البلاد على مدار السنوات السبع المقبلة.

المواطنون

ستعمل الاستراتيجية على تمكين المواطنين لزيادة مشاركتهم في التنمية الاقتصادية، وتزويدهم بمهارات تُعدهم للمستقبل، وتطلق العنان لطاقاتهم وإمكاناتهم ، وتمكينهم من الاستمتاع بحياة ذات جودة عالية.

النساء

ستعمل استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة على تطوير بيئة تساعد على تعزيز دور المرأة، وتمكينها في جميع المجالات لتولي دورها المنشود اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً وسياسياً.

الشباب

ستوفر الاستراتيجية للشباب فرصاً رائعة للدراسة والمشاركة والتطوع، وتعمل على تمكينهم ليصبحوا مواطنين نشطين ومنتجين في وقت مبكر – مع تحفيز أدائهم ومشاركتهم في بناء اقتصاد المستقبل.

الفئات الأولى بالرعاية

ستعمل الاستراتيجية على تمكين الفئات الأولى بالرعاية في المجتمع، مما يساعد على مشاركتها الكاملة فيالمجتمع وبناء الاقتصاد، وتعزيز حصولها على التعليم الجيد، وزيادة فرص انضمامها إلى القوى العاملة، وتطوير نظام الحماية الاجتماعية لها.

المقيمون

ستوفر الاستراتيجية للمقيمين جودة حياة عالية وتجعل قطر منزلاً لهم ولأسرهم بهدف تحفيزهم على المشاركة في تحقيق التنمية المستدامة في الدولة على المدى البعيد.

الشركات والمستثمرون

ستوفر الاستراتيجية للشركات والمستثمرين بيئة عمل رائدة عالمياً، يتحقق فيها تكافؤ الفرص، في ظل نمو اقتصادي قوي ومستدام، وقوانين شفافة وسهلة التطبيق، وسياسات حكومية تمكينية، فضلاً عن سهولة الحصول على التمويل وتوظيف الكفاءات، وتوفير بنية تحتية عالمية المستوى، وفرص للابتكار والإبداع، وإمكانية كبيرة لدخول الأسواق الدولية.

المجتمع الدولي

ستشارك الاستراتيجية في معالجة التحديات الإنسانية والاجتماعية والإنمائية حول العالم، من خلال تبادل المعرفة والموارد، وإنشاء منصات وقنوات اتصال مناسبة في مختلف بلدان العالم، وتعزيز دور دولة قطر في مجالي التعاون الثنائي والتعاون المتعدد الأطراف، لتكون قطر جسراً حقيقياً بين الثقافات والشعوب.

الفصل الرابع

الانتقال من الاستراتيجية إلى التنفيذ

الانتقال من الاستراتيجية إلى التنفيذ

تتطلب استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة لدولة قطر نموذجاً للنمو المستدام يحدث تحولاً في اقتصاد الدولة، وهذا بدوره يقتضي إحداث تغيير كبير على المستوى المؤسسي وفي قطاعات متعددة.

وبالتالي، فإن تنفيذ الاستراتيجية يحتاج إلى نهج تحولي متجدد، يسخر الدروس المستفادة من التحديات التي واجهت تنفيذ استراتيجيتي التنمية الوطنية الأولى والثانية. ومن أهم هذه التحديات: تداخل مهام ومسؤوليات التنسيق والتنفيذ وعدم وضوحها، وغياب التكامل بين التخطيط وبين عملية إعداد الموازنات، والاعتماد على مراقبة الأداء بدلاً من إدارته بكفاءة وفعالية، وعدم وضوح مسؤوليات الجهات المختلفة عن النتائج والأهداف المشتركة، ومحدودية المراجعة المركزية للسياسات.

وبالاستفادة من هذه الدروس، سيتم تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة من خلال نموذج حوكمة مُحكم لضمان تحقيق النتائج والطموحات المرجوة في المواعيد المحددة.

خارطة التنفيذ

تهدف خطة تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة إلى إحداث تحول لتحقيق النتائج المرجوة، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد، والكفاءة في إدارة التنسيق بين الجهات، وامتلاك قدرات التكيف لمواجهة التحديات غير المتوقعة. وتتوزع خارطة تنفيذ الاستراتيجية على ثلاث مراحل:

1 — 2025-2024

ستركز على بناء الأساسات عبر إيجاد حلول للمشاكل الرئيسية، وتنفيذ إصلاحات كبرى في السياسات لإزالة العوائق الهيكلية التي تعرقل الإنجاز، والتصميم التفصيلي للمبادرات الكبرى في الاستراتيجية، والشروع في بناء القدرات.

2 — 2027-2026

ستستفيد من الأسس التي رسختها المرحلة الأولى لتوسيع نطاق المبادرات الكبرى الرئيسية واستخدام القدرات المتراكمة لتسريع عملية التحول.

3 — 2030-2028

ستعمل على تسريع خطوات التحول، مع التركيز على المجالات التي يثبت وجود ميزات تنافسية فيها، لتحديد وتيرة النمو والتنمية بعد عام 2030.

معاً لبناء مستقبل مستدام

استراتيجية التنمية الوطنية
National Development Strategy